International Journal of Al-Turath in Islamic Wealth and Finance, Vol. 5 No. 1 (2024) 61-85
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

قياس النية السلوكية نحو استخدام التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

Measuring the Behavioral Intention towards Adopting Islamic Microfinance for SMEs in Tajikistan

Komildzhon Kurbonov[1], Ashurov Sharofiddin[2], Anwar Hasan Abdullah Othman[3]

[1,2,3]IIUM Institute of Islamic Banking and Finance, International Islamic University Malaysia
Email: komilkurbon@gmail.com[1], ashurov@iium.edu.my[2], anwar315a@yahoo.com[3]

الملخص

طاجيكستان، دولة أغلبيتها مسلمة في آسيا الوسطى، تبدأ مسيرتها نحو التمويل الإسلامي الأصغر في ظل التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر الراهنة، والآثار المترتبة على الأزمة المالية. يهدف هذا البحث إلى استكشاف إمكانية تطبيق نظام التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان، معتمدًا على النهج الكمي في تحليل استخدام خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر. يتم تحليل العلاقة بين المتغير الثابت (مثل موقف النجاح، المعايير الشخصية، سيطرة السلوك) والمتغير التابع من خلال استبيانات جمعت في مدينتي دوشانبي وخوجاند. يسلط البحث الضوء على أهمية الدراسة التجريبية لفهم تحديات التمويل الإسلامي الأصغر، بما في ذلك الوعي، المعايير الاجتماعية، معرفة المنتج، ومستوى الثقة. أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن حوالي 44.2٪ من التغير في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة، مشيرةً إلى وجود علاقة إحصائية معنوية بينهما. تقييم الفرق (F Change) يدعم هذا الاستنتاج، مما يبرز أهمية العلاقة بين المتغيرات. يوصي البحث بإجراء دراسات مستقبلية تستخدم طرقًا إحصائية إضافية لفهم العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة، وتضمين متغيرات جديدة في النموذج الإحصائي لزيادة قوة التنبؤ. كما يشدد على أهمية دراسة السياقات الخاصة وتوجيه توصيات عملية بناءً على النتائج، ومراعاة الزمن في الدراسات المستقبلية ومشاركة النتائج مع الجمهور المهتم والمختصين. هذه التوصيات مهمة لتعزيز الفهم العام للعلاقة بين المتغيرات وتوجيه السياسات واتخاذ القرارات بشكل أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: *التمويل الإسلامي، المشاريع الصغرى، طاجيكستان.*

Abstract

Tajikistan, a predominantly Muslim country in Central Asia, begins its journey towards Islamic microfinance amidst the challenges faced by current microfinance institutions and the lingering effects of the financial crisis. This research aims to explore the possibility of implementing an Islamic microfinance system in Tajikistan, relying on a quantitative approach to analyze the use of services of Islamic microfinance institutions. The relationship between the constant variable (such as success attitude, personal standards, and behavior control) and the dependent variable is analyzed through surveys conducted in the cities of Dushanbe and Khujand. The research highlights the importance of empirical studies in understanding the challenges of Islamic microfinance, including awareness, social norms, product

knowledge, and trust level. Regression analysis results show that about 44.2% of the variation in the dependent variable can be explained by the independent variables, indicating a statistically significant relationship between them. The evaluation of the difference (F Change) supports this conclusion, highlighting the importance of the relationship between the variables. The research recommends conducting future studies using additional statistical methods to understand the factors affecting this relationship and including new variables in the statistical model to enhance predictive power. It also emphasizes the importance of studying specific contexts and providing practical recommendations based on the results, considering time in future studies, and sharing findings with the interested public and professionals. These recommendations are crucial for enhancing the general understanding of the relationship between variables and guiding policies and decision-making more effectively.

Keywords: *Islamic Finance, Microfinance, Tajikistan*

مقدمة:

يمثل نظام التمويل الأصغر أحد أهم المؤسسات الاقتصادية والعمود الفقري للاقتصاد الحديث في أي مجتمع. حيث تتركز مهمة التمويل الأصغر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قطاع الادخار إلى قطاع الاستثمار، والإنفاق على إنتاج السلع والخدمات، والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جديد، وتحفيز الاستثمار في المجتمع، وأخيرًا تعزيز الإدماج المالي في البلاد. ومع ذلك، فقد أدت تحديات ومشاكل نظام التمويل الأصغر الحالي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وإلى تجنب غالبية السكان التعامل مع نسخته الحالية، مما يهدد بإعاقة النظام بأكمله نظرًا لوجود نقص في دور (الوسيط المالي) فضلًا عن (الإقصاء المالي) ,(Nasir, 2013; Liu, 2004; Sanusi, 2011) كلما أدى نظام التمويل الأصغر هذه الوظائف على نحو أفضل، كان أكثر تطورًا وفعالية، وزادت مساهمته في النمو الاقتصادي وحد الفقر. وفي هذا الصدد، ووفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي لعام(Mirzoev & Sobirzoda, 2019)، كانت مؤسسات التمويل الأصغر (MFIs) حاسمة في تلبية الاحتياجات التمويلية للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، ولكن بقي تواصلها محدودًا. حيث يعد الوصول إلى رأس المال هو التحدي الرئيسي لقطاع مؤسسات التمويل الأصغر. وتعتمد معظم مؤسسات التمويل الأصغر النشطة على التمويل بالعملة الأجنبية من قبل الجهات المانحة، مما يزيد من تعرضها لمخاطر الصرف الخاصة بالعملات الأجنبية. وقد حققت ثلاث من مؤسسات التمويل الأصغر قوة مالية لا بأس بها. وبما أن مؤسسات التمويل الأصغر غالبًا ما تقدم منتجات مالية محدودة؛ يؤثر ذلك على ربحيتها، فضلًا عن إفراطها في الاعتماد على عدد قليل من منتجات قروض التمويل الأصغر وعمليات الفوركس، وفقًا لبنك طاجيكستان الوطني.(NBT)

هناك تحديات متعددة يواجهها قطاع التمويل الأصغر في منطقة آسيا الوسطى عمومًا وفي طاجيكستان خصوصًا، بما في ذلك الافتقار إلى التمويل وعدم الثقة بين العملاء ومؤسسات التمويل الأصغر، والخدمات غير الفعالة، والمعاملات المكلفة، من بين أمور أخرى. على رأس هذه الأسباب، هناك تحدٍ حاسم آخر يتمثل في حقيقة أن طاجيكستان بلد ذي غالبية مسلمة، ويجد السكان أن نظام التمويل الأصغر التقليدي القائم على الربا (القائم على

الفائدة) غير مقبول لدينهم. كل هذه التحديات تشجع المتخصصين الماليين في طاجيكستان على التفكير في إدخال نظام جديد يقوم على أسس إسلامية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يملأ الوسط المالي. بالإضافة إلى ذلك، أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشكل كبير على النظام المالي التقليدي عالميًا، بما في ذلك النظام المالي في طاجيكستان. ومع ذلك، من المدهش ملاحظة أن نظام التمويل الإسلامي الأصغر قد تأثر بشكل هامشي أو بالأحرى لم يتأثر بالشكل الخطير بتلك الأزمة. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن نظام التمويل الإسلامي الأصغر يتبع أحكام الشريعة، وهو ما أبعده عن نظام الرفع المالي، الذي كان سببًا رئيسًا للأزمة المالية العالمية (Bello & Abubakar, 2014). ويتقيد التمويل الإسلامي الأصغر بمفاهيم الشريعة الإسلامية، والمصدر الأساسي لمبادئ الشريعة هو القرآن الكريم، والذي يتبعه حديث الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وباعتبار إجماع الفقهاء والمفسرين للشريعة الإسلامية، تحظر الشريعة التعامل مع الربا (الفائدة) بأي شكل من الأشكال، وهو أهم ما يميز نظام التمويل الإسلامي (Mubeen et al., 2014).

أسئلة البحث

1- ما العلاقة بين التدين وموقف نجاح السلوك لدى الزبائن تجاه نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟

2- ما مدى تأثير الثقة على موقف نجاح السلوك لدى الزبائن تجاه نية التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟

3- ما العلاقة بين موقف نجاح السلوك والنية لدى الزبائن تجاه التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟

4- ما العلاقة بين المعايير الشخصية والنية لدى الزبائن تجاه التعامل مع التمويل الإسلامي الأصغر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان؟

منهج الدراسة :

استخدم الباحث في هذا المقال المنهج الكيفي التحليلي لملائمته طبيعة الموضوع؛ حيث جمع البيانات من الكتب المعتبرة، والمقالات والمجلات، والتقارير الرسمية، والصفحات الرسمية التابعة لوزارتي المالية والاقتصاد الأفغانيتين، ثم قام بتحليل

الموضوع كيفيًّا. وقد قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تطرق في أولها إلى عرض المفاهيم العامة مثل تعريف الصكوك، وفكرتها، ونشأتها، والضوابط الشرعية لتداولها، ومنافعها وأهدافها وأنواعها الشهيرة إجمالاً، أما المحور الثاني فقد تناول آلية إصدار الصكوك واستخداماتها، وتجربة ماليزيا في هذا المجال، وأخيرًا تم التعرض بالتفصيل والتحليل إلى دور الصكوك الإسلامية أداةً تمويليةً إسلاميةً في التنمية الاقتصادية في أفغانستان، في أبعاد مختلفة، مثل تقليص عجز الموازنة العامة، وازدياد الناتج المحلي الرسمي، وتقليل الفقر والبطالة، ومنع موجات اللجوء، والآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا في أفغانستان، والتبعات الاقتصادية لانسحاب القوات الأجنبية منها، ثم النتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

الدراسات السابقة:

خلفية عن مؤسسات المالية في طاجيكستان

تصل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية من 16 مصرفاً تجارياً و 80 مؤسسة للتمويل الأصغر 13 تعمل في النظام المالي المحلي في طاجيكستان. يتألف القطاع المصرفي التقليدي من 16 مصرفاً ، ستة منها مصنفة من قبل بنك طاجيكستان الوطني (NBT) على أنها ذات أهمية نظامية. أكبر البنوك هي Agro invest bank (AIB) و Tojiksodirotbank (TSB) و Oriyonbank و Amonatbank، وهي تمثل أكثر من70 ٪ من جميع الأصول المصرفية في طاجيكستان. وللبنوك المحلية 256 فرعاً و 1028 مركزاً للخدمات المصرفية، وهو ما يمثل توسعًا كبيرًا في التواصل مقارنةً بأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يعيق هشاشة القطاع المصرفي في طاجيكستان الحصول على التمويل، فضلاً عن مجموعة المنتجات والخدمات الاستهلاكية التي تقدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

فيمكن القول بالمعايير الدولية، فإن أهم وأبرز ميزة في النظام المصرفي في طاجيكستان هي أنه لا يزال حتى اليوم نظامًا ثلاثي الركائز. هناك ثلاثة أجزاء من النظم المصرفية، وبالمثل ثلاث مجموعات مهمة – أو أنواع – من البنوك التي تختلف بشكل كبير في التنافس بشدة على حصتها في السوق مثل البنوك المملوكة للقطاع الخاص والبنوك الحكومية والمؤسسات غير المصرفية (التمويل الصغير). ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه الممارسات المصرفية الحالية في البلاد(World Bank, 2015).

يشهد اقتصاد طاجيكستان تراجعا ويظهر القطاع المصرفي نقاط ضعف كبيرة. على الرغم من تحسن التنظيم بما يتماشى مع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2007 (FSAP)، فإن الإشراف والتطبيق متخلفان عن الواقع. يجب معالجة مشاكل الملاءة المالية المنتشرة في هذا القطاع وجهاً لوجه ويجب أن تكون السلطات مستعدة بشكل مشترك

للتعامل مع الأسوأ. مع انتهاء استراتيجية تطوير القطاع المالي و المصرفي الحالية، يجب على أصحاب المصلحة الرئيسيين في السياسة المالية وضع استراتيجية شاملة تعالج قضايا تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي والكفاءة التي من ركائزها مؤسسات تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان. لتحقيق طاقات بنيتها التحتية المالية دعماً للاستقرار المالي والكفاءة حد الفقر، تحتاج طاجيكستان إلى تنفيذ المزيد من الإصلاحات: يعتمد نظام الإبلاغ عن الائتمان الخاص على البيانات المستمدة من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر ولكنه يفشل في استغلال البيانات المفيدة الأخرى مثل شركات الاتصالات والمرافق وشركات التأمين لتقييم الجدارة الائتمانية للأفراد بكفاءة أكبر؛ يمكن أن يستفيد تطبيق الضمانات غير المنقولة من تحسين الإنفاذ خارج المحكمة وتحصيل الائتمان من خلال مبيعات المزاد، وهو أمر غير فعال إلى حد كبير(International Monetary Fund & World Bank. 2015).

ومن ناحية أخرى طاجيكستان هي أفقر دولة السوفيتية السابقة، وهي تعتمد بشكل كبير على التحويلات. على الرغم من انخفاض الفقر من أكثر من 72٪ من السكان في عام 2003 إلى ما يقرب من 47٪ في عام 2009، مع انخفاض الفقر المدقع من 42٪ إلى 17٪، لا يزال الفقر منتشرًا على نطاق واسع. لا يزال الحد من الفقر يعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية، والتي كان انخفاضها ملموسًا بشدة في الانكماش العالمي لعام 2009. هناك حاجة إلى الانتقال إلى نمو أعلى وأكثر استدامة. علاوة على ذلك يعتمد الاقتصاد أيضًا على عدد قليل من السلع القابلة للتصدير وقاعدة إنتاج ضيقة. تحتاج البلاد إلى تعزيز البنية التحتية والخدمات وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وتنويع الإنتاج الزراعي. ظل الاستثمار الخاص راكداً عند أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الخمس الماضية حتى نهاية عام 2012، مما يعكس بيئة عمل غير مواتية ونقص في ثقة المستثمرين. لتعزيز النشاط الاقتصادي، تحتاج الحكومة إلى التركيز على الحد من المخاطر على المستثمرين من القطاع الخاص، على سبيل المثال، من خلال توفير وإنفاذ حقوق الملكية، والحد من الفساد، وتعزيز البنية التحتية الداعمة. إن تحسين الوضع الأمني والحفاظ على الاستقرار مهمان أيضًا.

اما بالنسبة تطور القطاع المالي لقد نما القطاع المالي في طاجيكستان في السنوات الأخيرة، وإن كان من قاعدة منخفضة. نمت الوساطة المالية في طاجيكستان خلال السنوات الثلاث الماضية زيادة كبيرة، مع تنوع أكبر، وتوسع في الإقراض للقطاعات التي كانت تعاني من نقص الخدمات في السابق، مثل الزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تضاعف الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقريبًا بين عامي 2005 و 2008، وزادت القروض المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 154٪ خلال نفس الفترة.

وإضافة على ذلك تبلغ درجة الحرية الاقتصادية في طاجيكستان 52.2 ، مما يجعل اقتصادها رقم 155 الأكثر حرية في مؤشر 2020. وقد انخفض مجموع نقاطها بنسبة 3.4 نقطة بسبب انخفاض درجة الصحة المالية. تحتل

طاجيكستان المرتبة 37 من بين 42 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ونقاطها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية. تم تصنيف اقتصاد طاجيكستان في الغالب غير حر لمدة 16 عامًا. ومع ذلك ، فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بارتفاع إنفاق الأسر بسبب زيادة التحويلات المالية من روسيا، والاستثمار، وتصدير المعادن مثل الذهب والرصاص والزنك.

وفقًا للبنك المركزي الطاجيكية، فإن البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر تقرض بشكل كبير الشركات في الزراعة والصناعة. والواقع أن الصناعة هي أكبر قطاع في محفظة الإقراض للبنوك (38٪)، تليها التجارة الخارجية (17٪)، والزراعة (12٪)، والاستهلاك (11٪)، والبناء (9٪). تمثل القروض الاستهلاكية غالبية القروض الصادرة عن مؤسسات التمويل الأصغر (34٪) يليه الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الزراعة (26٪) والصناعة (13٪) والخدمات (12٪). يشمل الرصيد (أي 15٪) الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة للبناء والمطاعم والنقل والتجارة الخارجية وقطاعات أخرى. فهناك حاجة ماسة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساعدة على تنويع الاقتصاد الطاجيكي، مما يقلل تدريجياً من اعتمادها على التحويلات من هجرة اليد العاملة إلى تحويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى العمود الفقري للاقتصاد. بينما يمكن للشركاء الدوليين تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها، فإن رجال الأعمال في طاجيكستان هم الذين يحتاجون إلى القيادة، والحكومة هي التي يجب أن تمنحهم الفرصة.

اما بالنسبة التمويل الأصغر فان جمهوريات آسيا الوسطى من كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان لديها بعض من أصغرها، وهو تقرير من مؤسسة تبادل معلومات التمويل الأصغر، نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 وأسرع قطاعات التمويل الأصغر نمواً في العالم. تجعل مستويات الدخل المنخفض وضعف القطاعات المالية من آسيا الوسطى بيئة مثالية لمؤسسات التمويل الأصغر لكي يكون لها تأثير إيجابي على التنمية.

يتم ملء هذه الحاجة بنجاح من قبل أكثر من ألف مؤسسة تقدم خدمات التمويل الأصغر. تؤكد المعايير أن مؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى يمكن أن تنمو، وأن تكون مربحة وتصل إلى الفقراء، في ظل الظروف المناسبة. تتميز جمهوريات آسيا الوسطى بانخفاض الكثافة السكانية والأنظمة السياسية المماثلة والتاريخ المشترك لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. إن الفترة الانتقالية التي تعقب سقوط الشيوعية تجعل هذه الدول تقف بعيداً عن بقية الدول الآسيوية. مستويات الدخل في آسيا الوسطى قابلة للمقارنة مع المناطق الأخرى ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء العالم، مع كل من البلدان، باستثناء كازاخستان، والتي تقع في الربع السفلي من جميع البلدان. بيئة الاقتصاد الكلي في آسيا الوسطى (مرتبة أدنى إلى أعلى) دخل القومي في طاجيكستان 330$ وفي مرتبة 16 والعمق المالي 7% وفي مرتبة 1، و دخل القومي في في أوزبكستان 510$ وفي مرتبة 34 والعمق المالي 12% وفي مرتبة 4، دخل القومي في قيرغيزستان 440$ وفي مرتبة 27 والعمق المالي 21% وفي مرتبة 26، ودخل القومي في قزاخستان 2,930$ وفي مرتبة 97

والعمق المالي 27% وفي مرتبة 34. فإن التوعية في القطاع المصرفي قليلة في آسيا الوسطى، حيث يتراجع كل بلد مرة أخرى في القاع 25٪ على مستوى العالم، ونتيجة لذلك، يفتقر العديد من الناس إلى الوصول الخدمات المالية. (International Monetary Fund, 2015).

يتميز التمويل الأصغر في آسيا الوسطى بحفنة من المؤسسات الكبيرة التي أنشئت من قبل جهات مانحة خارجية، وانتشار مئات المؤسسات الأصغر والمحلية الناشئة. من خلال استخدام عينة من المؤسسات في الخارج، يبحث هذا التقرير في الاختلافات في النمو والاستدامة والتوعية المؤسسات المحلية الصغيرة وأكبر منها وذات صلة دولية. في حين أن العديد من المؤسسات الصغيرة تمكنت من النمو بسرعة، إلا أن معظم المؤسسات لم تكن قادرة على النمو، وقد خدمت قطاعات سوق دخل أعلى بتكلفة أعلى. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ببرامج مصرفية منخفضة في جميع أنحاء المنطقة. وبينما توفر هذه البرامج أرصدة قروض أعلى بكثير من معظم مؤسسات التمويل الأصغر، فإنها تشكل جانباً مهماً لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في آسيا الوسطى. (International Monetary Fund, 2015).

حدث نمو مؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى على الرغم من التطور البطيء للعديد من آليات الدعم للتمويل الأصغر. إن معظم شبكات مؤسسات التمويل الأصغر والنقابات الائتمانية على المستوى القطري هي في طليعة مراحل تطورها وتتطلب دعم المانحين. عندما تكون متاحة، تستند البيانات على أعضاء الشبكة ويرد في جميع أنحاء التقرير. مكاتب الائتمان ليست مستخدمة على نطاق واسع أو غير موجودة. يوجد عدد قليل فقط من مقدمي الخدمات التدريبية والاستشارية المحليين، وتم تقييم عدد قليل من مؤسسات التمويل الأصغر المحلية من قبل وكالات التصنيف الخارجية. وباستثناء كازاخستان، كان الوصول إلى مصادر التمويل المحلية والدولية محدودًا ومن خلال إلقاء نظرة متكاملة على كل من بيئة السياسة ومعايير أداء التمويل الأصغر، يمكننا البدء في تقييم العوامل التي لديها ساهم في التنمية الناجحة للتمويل الأصغر في المنطقة. تختلف الأطر القانونية والتنظيمية للتمويل الأصغر في بلدان آسيا الوسطى بشكل كبير وكانت محورية في تحديد الدرجات المختلفة لنجاح الصناعة في جميع أنحاء المنطقة. سيبدأ هذا التقرير بمراجعة الإطار القانوني الحالي وحالة قطاع التمويل الأصغر في كل من البلدان الأربعة، يليه تحليل للمعايير الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر في آسيا الوسطى. (International Monetary Fund, 2015).

خلفية عامة عن تمويل أصغر لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طاجيكستان

التمويل الأصغر ليس مفهومًا جديدًا. يمكن تتبع تاريخ التمويل الأصغر من منتصف القرن الثامن عشر، عندما كتب المنظر ليزاندر سبونر عن فوائد القروض الصغيرة لرواد الأعمال والمزارعين كوسيلة لإخراج الناس من الفقر. يعود أصل

الاستخدام الحديث لمفهوم "التمويل الأصغر" إلى السبعينيات عندما بدأت منظمة، مثل بنك جرامين البنغلاديشي مع مؤسس التمويل الأصغر محمد يونس وتشكيل صناعة التمويل الأصغر الحديثة.

يمكن حاليًا تعريف التمويل الأصغر بأنه "تقديم الائتمان والادخار السيارات والخدمات المالية الأساسية الأخرى بكميات صغيرة تقدم للفقراء والضعفاء والشركات الصغيرة والمتوسطة الذين قد لا يمكنهم الوصول إليها أو يمكنهم الاقتراض بشروط مشؤومة للغاية (Todaro & Smith، 2011). كما يمكن تعريفها على أنها "منح أو خدمات ومنتجات مالية صغيرة الحجم مثل القروض الصغيرة والمدخرات والودائع الصغيرة والتأجير الصغير والتأمين الصغير والتحويلات المالية وغيرها المقدمة للأشخاص الذين يوسعون الزراعة أو الرعي؛ الذين يقومون بإنشاء أو تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يتم إنتاج السلع، معالجتها أو إصلاحها أو بيعها؛ الذين يعملون من أجل الرواتب أو الرسوم؛ الذين يحصلون على دخل من تأجير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة؛ وإلى الأفراد والجماعات والكيانات القانونية الأخرى على المستويات المحلية للبلدان النامية، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية "(Robinson ,2001). تستخدم هذه المصطلحات في الغالب في الاقتصادات النامية حيث لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى مصادر أخرى الدعم المالي (Robinson, 2001). تتخصص مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان النامية في تقديم هذه الخدمات بطرق مختلفة ووفقًا لقواعدها المؤسسية الخاصة (Todaro & Smith، 2011).

بالإضافة إلى ان هدف كالوساطة المالية، توفر العديد من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات اجتماعية خدمات الوساطة مثل تأسيس المجموعة، وتطوير وتحسين الثقة بالنفس، وتدريب أعضاء هذه المجموعات على محو الأمية المالية والإدارية. لذلك، غالبًا ما يتكون معنى التمويل الأصغر من الوساطة المالية والاجتماعية. لا يمكننا القول أن التمويل الأصغر هو ببساطة نظام مصرفي. إنها في الواقع أداة تطوير (Ledgerwood, 1999).

طاجيكستان متخلفة أيضا من حيث التنمية الاقتصادية مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى. عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لاعبين أساسيين في التجارة المحلية والإقليمية. احتلت الدولة طاجيكستان المرتبة 126 من أصل 190 في "سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام 2019" في Wold Bank كازاخستان في المرتبة 36، وقيرغيزستان 70، وأوزبكستان 76 وفي طاجيكستان من الصعب إنشاء أو الحفاظ على الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب العوائق الجغرافية والبيروقراطية والمالية وانتشار الفساد.

وفقًا لأكام – طاجيكستان (2012)، تعود الخلفية التاريخية لبنك التمويل المصغر الأول في طاجيكستان (FMFB-T) إلى عام 2003 كأول بنك تجاري مرخص بالكامل في البلاد يكون التمويل المصغر محوره الرئيسي. هذا الرخصة سمحت له بتوسيع أنشطته لتشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة. FMFB-T وهو يعد الآن واحدا من أكبر

مزودي الخدمات المالية في البلاد، حيث يخدم حوالي 20.000 عميل بمحفظة قروض تتجاوز 30 مليون دولار أمريكي، ونحو 70،000 من المودعين كما ورد في تقرير بنك طاجيكستان الوطني (2017). علاوة على ذلك، فإن نشاط منظمات الائتمان المصغر ينظمه قانون جمهورية طاجيكستان "بشأن منظمات التمويل الأصغر". فيضع الأسس القانونية لأنشطة منظمات التمويل الأصغر بهدف تعزيز نمو التمويل الأصغر ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جمهورية طاجيكستان. من ناحية أخرى بدأ تنفيذ برامج القروض الصغيرة في طاجيكستان في الفترة 1998-2000 من قبل منظمات دولية مثل Care International ، Mercy Corps ، ACTED ، Aga Khan Foundation ، German Agro Action / Welthungerhilfe ، Counterpart Consortium وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية مثل الرابطة الوطنية لسيدات الأعمال في طاجيكستان (NABWT)، و OS Sitorayi Najoy""، والمنظمات غير الحكومية "Mehrangez"، والمنظمات غير الحكومية " AMFOT "Oila (2014).

بالإضافة إلى ذلك ، ووفقًا لتقرير بنك التنمية الآسيوي (2016) من أجل زيادة التوسع، ستستمر حاجة مؤسسات التمويل المصغر لزيادة رأس المال الإضافي. حيث لا يزال المستثمرون الأجانب، بمن فيهم المستثمرون "المسؤولون اجتماعيًا" – الذين لا يهدفون إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح التي استثمرت في مؤسسات التمويل المصغر في البلدان الأخرى – لا يزالون يترددون في الاستثمار في طاجيكستان بسبب مناخها الاستثماري غير المشجع (تحتل المرتبة 141 من 185 دولة في عام 2013 القيام تقرير الأعمال)، وعدم وجود مكتب ائتماني قوي، والتساؤلات حول قوة إشراف NBT على مؤسسات التمويل المصغر، وخطر تدخل الحكومة أو التخصيص. بالرغم من أن التنظيم الحكومي لمؤسسات التمويل الأصغر حتى الآن يعد الأفضل نسبياً (البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية 2012). وكجزء من مساهمة ائتمانات التمويل الأصغر في التنمية المالية لطاجيكستان وفقًا لبنك طاجيكستان الوطني (2013)، تلتزم مؤسسات التمويل الأصغر في طاجيكستان بالأهداف الاجتماعية وتمكين المرأة. حيث أن 39٪ من العملاء و 32٪ من مدفوعات القروض نسوية. وتقود النساء 3 من أكبر 5 مؤسسات تمويل مصغر. كما تنخرط مؤسسات التمويل الأصغر في البرامج المبتكرة التي تتطلب منها تحمل تكاليف إضافية. على سبيل المثال، أقامت Arvand و IMON شراكة مع Habitat for Humanity لإجراء تحسينات منزلية للعملاء الذين يستخدمون أفرادا، حيث يتم تقاسم تكاليف تلك التحسينات بين Habitat for Humanity ،MFI. وتشارك غيرها من مؤسسات التمويل المصغر مع منظمات غير حكومية أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في كفاءة الطاقة (NBT).

وبالأرقام كما ذكرت AMFOT 2008-2013. وهذا وفقًا لتحليل البيانات الإحصائية لأعضاء AMFOT، هناك ستة مؤسسات تمويل مصغر – تتمركز جميعها إما في دوشانبي أو خوجند – تسيطر على أكثر من

80٪ من السوق (الجدول 1). كانت IMON الأكبر منذ البداية، حيث تسيطر على ما بين 35 إلى 40٪ من السوق. لمدة خمس سنوات من أخر ست سنوات مضت، وقد احتلت Arvand المرتبة الثانية. وحصتها في السوق حاليا 11٪. كما تتنافس FINCA ،Humo و Oxus فيما بينها على المراكز الثلاثة التالية، بينما يحتل Matin المرتبة السادسة على مدار السنوات الثلاث الماضية. تعمل IMON ،FINCA ،Humo ،Oxus في جميع المناطق الخمس المكتظة بالسكان في البلاد – خاتلون وصغد ومقاطعات التبعية الجمهورية (DRS) ومدن دوشانبي وخودجاند.

التعاريف التشغيلية للمتغيرات

يعرض الجدول التالي التعريفات الرئيسية لمتغيرات هذا البحث

المتغير	التعريف التشغيلية	المصدر
الموقف والقصد	الموقف هو مجموعة ثابتة إلى حد ما من المعتقدات والمشاعر والاتجاهات السلوكية حول الأشياء أو المجموعات أو الأحداث أو الرموز ذات الأهمية الاجتماعية. كما أنه اتجاه نفسي يتم التعبير عنه من حيث تفضيل أو كراهية أي كيان	Vaughan & Hogg (2005); Eagly & Chaik (1993)
النية السلوكية/النية لإدخال التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان.	يصور هذا ما يعتقده عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان حول ما إذا كانوا سيتبنون أو يتحولون للتعامل مع نظام التمويل الأصغر الإسلامي. وبعبارة أخرى، فإنه يصور أيضًا استعداد ورغبة عملاء التمويل الأصغر في دعم إنتاج النظام المالي الصغير المتوافق مع الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يشير مصطلح النية في هذا البحث إلى مدى احتمالية قيام عميل التمويل الأصغر بأداء سلوك الدعم نحو التحول إلى نظام التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في سياق	Omar (2015); Ajzen (1991); Janssen (2015)

	طاجيكستان.	
معيار شخصي	يشير إلى "الضغط الاجتماعي المتصور لأداء السلوك أو عدمه". كما أن تأثير الضغط الاجتماعي المدرك على عملاء التمويل الأصغر لدعم أو عدم دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان بالإضافة إلى ذلك يشير أيضًا إلى مدى اعتقاد عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان بتأثير الاجتماعي (الأسرة والأصدقاء والكليات، ووسائل الإعلام) ستقودهم إلى دعم التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي في طاجيكستان.	Ajzen (1991)
السيطرة السلوكية المدركة	"يشير إلى السهولة أو الصعوبة المتصورة لأداء السلوك ويفترض أن يعكس التجربة السابقة وكذلك العوائق والعقبات المتوقعة". لقد صورت قدرة عميل التمويل الأصغر على التكيف والتكيف خلال أوقات التحول إلى التمويل الأصغر الإسلامي. علاوة على ذلك، فإنه يشير إلى مدى اعتقاد عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان أن لديهم الموارد والمهارات والمعلومات والقدرة على اعتماد منتج التمويل الأصغر الإسلامي الكامل في طاجيكستان.	Ajzen (1991)
التدين	يُعرّف التدين بأنه "مدى التزام الفرد بالدين الذي يصرح به وتعاليمه، مثل مواقف الفرد وسلوكياته تعكس هذا الالتزام" "يقيس إلى أي مدى يؤثر دور الدين على اختيارات	Johnson et al. (2021); Amin et al. (2011)

	الشخص وكذلك أفعاله" يشير التدين في هذه الدراسة إلى تأثير دور الدين لإشراك عملاء التمويل الأصغر في طاجيكستان لدعم سلوك التبني تجاه نظام التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية.	
الثقة في مؤسسات التمويل الإسلامي لمشاريع صغيرة والمتوسطة	الثقة تعني الثقة في الابتكار لأسباب مختلفة، مثل مطابقة معتقداتك، وتقديم المزيد من الاستقرار، والمعاملات عادلة ونزيهة وتهتم بالتحسن الاجتماعي إضافة الي ذلك فإن ثقة في هذا الدراسة تعني الثقة في النظام التمويل الصغير و المتوسط في طاجيكستان.	Misbach et al. (2013)
الدخل	تشير الدخل حول الدور الإيجابي للتمويل الصغير في التخفيف من حدة الفقر، وإعطاء الفرصة للفقراء تحسن وضعهم الاقتصادي. كتب العديد من العلماء أن التمويل الصغير هو أداة جيدة للازدياد دخل العملاء. يعود السبب الرئيسي وراء التأثير السلبي للتمويل الصغير على التخفيف من حدة الفقر إلى ضيق الوقت. الوقت ليس كافيًا لتوليد الدخل، أي أن قصر الوقت لا يعطي مساحة للقرض لتوليد المستقبل الإيرادات.	Abiola & Salami (2011)

منهجية البحث

تصميم البحث

نظرًا للطريقة الكمية المعتمدة في هذا البحث لتحقيق الأهداف والإجابة عن الأسئلة، تم تصميم البحث وفقًا لذلك، فقد تم اعتماد الطريقة الكمية في هذه الدراسة لتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات. حيث أن الوسائل الكمية هي طريقة بحث تستخدم غالبًا للبحث الاستنتاجي، عندما يكون الهدف هو اختبار النظريات أو الفرضيات، أو جمع

المعلومات الوصفية، أو فحص العلاقات بين المتغيرات. يتم قياس هذه المتغيرات وإعطاء البيانات العددية التي يمكن تحليلها إحصائيا. فالبيانات الكمية لديها القدرة على توفير أدلة قابلة للقياس، للمساعدة في إنشاء وتفسير السبب والنتيجة لإجراءات فعالة لجمع البيانات، وخلق إمكانية التكرار والتعميم للسكان (Todaro & Smith, 2011). علاوة على ذلك، تعد الطريقة الكمية وفقًا لعبارة عن بحث كمي، يصف العلاقات بين الكميات والاختبارات بين المتغيرات بدقة أكبر بكثير من إجراء معظم البحوث النوعية. ومع ذلك، يركز الجزء الكمي من هذا البحث على الجوانب الوصفية والسببية (اختبار الفرضيات)؛ نظرًا لأن الهدف من الدراسة هو استطلاع فرص إدخال التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان، على الرغم من اعتماد القانون المالية الإسلامية في البلاد، إلا أنه لا توجد دراسة تجريبية أجريت حتى الآن لتحليل آفاق تقديم التمويل الإسلامي الأصغر للعملاء هناك حسب علم الباحث. وبالتالي، تم استخدام نمذجة المعادلة الهيكلية لتقييم النتائج الكمية.

فيما يتعلق بتصميم البحث، وفقًا لسركان وبوغي (2010)، فهي خطة لدراسة توفر مواصفات الإجراءات التي يجب على الباحث اتباعها لتحقيق الأهداف المذكورة. وتتمثل وظيفة تصميم البحث في المساعدة على الإجابة عن أسئلته بشكل سري ومقنع (Sekaran & Bougie، 2010). وكما تستخدم الأبحاث المختلفة منهجيات مختلفة لتحقيق أهدافها. استخدم هذا البحث التقنيات الكمية لتحقيق أهدافه.

علاوة على ذلك، يتبنى هذا البحث أيضا النظرية السلوك المخطط (Ajzen, 1991) لدراسة احتمالات قيام المتطوع بقبول إدخال المؤسسات التمولية الإسلامية الاصغر في طاجيكستان، مع الأخذ في الاعتبار أن القانون المالية الإسلامية قد تم اعتماده، ومع ذلك لا توجد دراسة تجريبية في هذا الصدد في طاجيكستان على حسب علم الباحث. سيتم إرسال الاستبيانات إلى المدينتين الرئيسيتين وهما دوشنبي وخوجند لأن الغالبية المخصصة من السكان في هذا البحث وغالبية العمليات المصرفية الحالية موجودة في هاتين مدينتين.

علاوة على ذلك، يعرض الفصل بعض الإجراءات والتقنيات المقترحة لتحليل البيانات، والتي تتضمن بعض الإجراءات لإعداد البيانات للتحليل والتي تشمل فحص البيانات، والطبيعية، والخطية، والمثلية، واختبار الموثوقية والصلاحية، بالإضافة إلى: ناقش هذا الفصل نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) كأداة لاختبار الفرضيات، وكذلك تحليل عامل التأكيد (CFA)، والتبرير وراء استخدام (SEM) ومؤشر جودة الملاءمة (GOFI).

منهجية البحث

يدرس الباحث تحليل البيانات الكمية التي تجري وتوزيع الاستبيان في هذا البحث. بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد نظرية سلوك المستهلك (TPB) التي قدمها اجزين (Ajzen, 1991) لاختبار قياس سلوك المستهلك تجاه التمويل الإسلامي الاصغر بين المتطوعين تجريبياً. بدأت عملية البحث بمراجعة شاملة للموروث. والشروع في إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية لبناء النموذج المقترح. وفي النهاية، يتكون البحث من ثلاثة أجزاء رئيسية. أولاً، الموروثات التي تمت مراجعتها في الدراسة؛ ثانياً، توزيع وجمع الاستبيان للطريقة الكمية، وأخيراً، التحقيقات التجريبية التي اختبرت احتمالات إدخال التمويل الإسلامي الأصغر في طاجيكستان باستخدام النموذج الذي تم تطويره سابقًا في هذا البحث.

مجتمع البحث

بلغ عدد سكان طاجيكستان تسعة ملايين وخمسمائة وسبعة وثلاثون ألف وستمائة وخمسة وأربعون (9,599,927) نسمة في عام 2021 إنها الدولة الـ 95 في ترتيب نسبة الاكتظاظ بالسكان حيث تبلغ مساحتها 143100 كيلومتر مربع (55300 ميل مربع). علاوة على ذلك، فهي لدولة رقم 96 في العالم من حيث المساحة (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، 2021). تتكون البلاد من خمس مقاطعات، العاصمة خوجاند (عدد سكانها 2,233,500 في عام 2021). إقليم منطقة التبعية الجمهورية مع عاصمتها دوشانبي في تقرير عام 2014 إلى أن عدد سكانها 1,722,900 نسمة. والمدينة الثالثة هي خاتلون وعاصمتها قرغونتيبا ويبلغ عدد سكانها في عام 2014 حوالي 2,677,300 نسمة. أما الإقليم التالي فهو جرونو بدخشان وعاصمته خوروغ ("مناطق طاجيكستان ،" 206,000 نسمة 2014). هذا وقد تم تحديد آخر عدد لسكان الريف في طاجيكستان 73.34 ٪ في عام 2013 ، وفقا للبنك الدولي. يشير سكان الريف إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية على النحو المحدد في المكاتب الإحصائية الوطنية. يتم حسابه على أنه الفرق بين مجموع السكان وبين سكان الحضر. لذلك، تم أخذ عينات من المدن الثلاث: دوشانبي، خوجاند، وقورغانتيبا لأنها أكبر المدن في البلاد التي لديها أكثر الهياكل الأساسية تطوراً للفروع المصرفية (مقاطعات التبعية الجمهورية، 2014). يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأشخاص العاملين في القطاع المؤسسات التمويل الاصغر في تلك المدنيتين الكبرى في طاجيكستان، أي دوشانبي، وخوجاند، التي تضم عددًا كبيرًا من السكان ولديها أربعة عشر فرعًا من فروع صندوق الائتمان الأصغر التجاري. يتكون مجتمع الدراسة من أربعة عشر صندوق ائتمان الأصغر مدرج من قبل البنك الوطني لطاجيكستان وفروعها العاملة حاليًا في المدينتين المختارتين دوشانبي ومنطقة سغد مثل "MicroInvest" MCF، MCF "RUSHDI VODII ZARAFSHON"، MCF "Ravnak "، MCF" Rohnamo "، MCF" Nuri Humo "، MCF" Rushdi Sugd "، MCF" Borshud "، MCF" Hamyori "، MCF" ZAR

"، " MCF" Sarparast "، MCF" Istiqlol "، MCF" Baror "، MCF "شابي مروج"، صندوق إعادة التمويل MCF. (" معلومات عن مؤسسات الائتمان العاملة في جمهورية طاجيكستان، 2015).

عينة البحث

يجب أن تحتوي العينة التمثيلية على نفس الخصائص مثل السكان المستهدفين. في هذه الحالة، يجب أن يكون توزيع العمر والجنس والخصائص الأخرى في العينة شبيهًا جدًا بالتوزيع الذي يظهر في السكان المستهدفين .علاوة على ذلك، فإن الحصول على عينة تمثيلية يعني أيضًا أن لكل فرد أو وحدة لأخذ العينات من عملاء البنوك التجارية في السكان فرصة أو احتمالية معروفة وغير صفرية للاختيار. علاوة على ذلك، يجب أن يكون اختيار فرد مستقلاً عن اختيار فرد آخر. نظرًا لأنه يجمع البيانات عن مجموعة فرعية من السكان عند أخذ العينات، من المهم أن نتذكر أن النتيجة التي تم الحصول عليها ستكون فقط تقديرًا للمؤشر الذي يحتاج إلى القياس.

حجم العينة وطريقة أخذ العينات

أخذ العينات غير الاحتمالية يشمل أخذ العينات بطريقة مريحة، والحكم، والحصص وكرة الثلج. تم استخدام تقنية أخذ العينات غير الاحتمالية بدلاً من تقنية أخذ العينات الاحتمالية في هذا البحث مثل Sekaran (2003)، تنص على أنه مع هذا النوع من أخذ العينات، فإن احتمال اختيار أي فرد معين من السكان غير معروف (Sekaran & Bougie، 2010) . تتميز هذه الطرق بعشوائيتها بسبب عدم وجود تقنية موجودة لقياس خطأ أخذ العينات، وبالتالي فإن قابلية تعميم جميع العينات غير الاحتمالية محدودة للغاية.

تحليل البيانات ومناقشتها

البيانات ألديمَغرافية لُعينة ألبحثُ

يستعرض هذا الجزء معلومات عن المستجيبات من عينة البحث، حيث تم الحصول على 450 استجابة من جُمع في ولايتي دوشانبه وخوجاند في طاجيكستان. أما الجدول (1) فتضمن العوامل الشخصية الأخرى لعينة البحث؛ أي العمر، فكانت اعلى نسبة هي من 30 الي 40 سنة (34.7%) ثم فئة 40 الي 50 الفئتان العمريتان الأكثر استجابة . وعلى التوالي، والحالة الاجتماعية، فكانت نسبة المتزوجات 52 %، ثم نسب ة (العازبات 40%، والتحصيل العلمي، فكانت أغلبية المستجيبا ت من المستوى الجامعي وما فوقه بنسبة 62%، وهذا يدعم البحث من حيث المعرفة والوعي والخبرة

لدى عينة البحث، أما في الحالة الوظيفية فكان ت أعلى نسبة 32% للموظفا ت في القطاع الخاص. أما مصدر الدخل % فكان أقل نسبة من الراتب التقاعدي يليه عائد من استثمارات أو عقارات بنسبتي 0.5% و1 على التوالي. وكان الراتب من الوظيفة أعلى نسب ة 45% لمصدر الدخل. وامتلاك مشروع فكان نسبة 20% يمتلكن مشروعا خاصا بهن. أخيرا، يلاحظ أن الشمول المالي الإسلامي منخفض من حيث الحساب المصرفي والحصول على قرض حسن وتمويل، أو تأمين، حيث النسب هي 6% على التوالي من إجُالي أفراد البحث. ،7% ،10% ،40%.

جدول 1: **البيانات ألديَمغرافية لُعينة ألبحثُ**

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة (%)	النسبة الحقيقية (%)	الاجمالي
العمر	إلى 20	5	1.1	1.1	1.1
	21 -30	58	12.9	12.9	14.0
	31-40	156	34.7	34.7	48.7
	41-50	141	31.3	31.3	80.0
	50 فما فوق	90	20.0	20.0	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
الجنس	ذكر	304	67.6	67.6	67.6
	انثى	146	32.4	32.4	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
الحالة التعليم	ثانوية عامة	45	10.0	10.0	10.0
	بكالوريوس	132	29.3	29.3	39.3
	ماجستير	138	30.7	30.7	70.0
	دوكتورة	133	29.6	29.6	99.6
	غير ذلك	2	.4	.4	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
العمل	قطاع عا م	77	17.1	17.1	17.1
	قطاع خاص	181	40.2	40.2	57.3
	عمل حر	140	31.1	31.1	88.4

	غير ذلك	52	11.6	11.6	100.0
	الاجمالي	450	100.0	100.0	
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	26	5.8	5.8	5.8
	10-6	164	36.4	36.4	42.2
	15-11	134	29.8	29.8	72.0
	20-16	52	11.6	11.6	83.6
	أكثر من 20سنة	72	16.0	16.0	99.6
	الاجمالي	450	100.0	100.0	

اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Distribution Test)

اختبار التوزيع الطبيعي هو أحد الاختبارات الرئيسية للتحليل الأولي الذي يستخدم لغرض التأكد من وجود توزيع طبيعي للبيانات. استخدم اختبار التوزيع الطبيعي عاملين ، هما (الالتواءSkewness) و (Kurtosis التفرطح) . وفقًا لـ (Hair، Sarstedt، Ringle، Mena &، 2012) ، يجب أن تكون قيم Skewness في النطاق – 3 و ، بينما يجب أن تكون قيم Kurtosis في النطاق (-3 و 3+) ليتم قبولها. وفقًا للجدول 2 التالي، حصلت المتغيرات (الموقف تجاه السلوك، سيطرة التحكم السلوكي، المعتقدات السلوكية، معتقدات السيطرة، المعيار الشخصي، المعتقدات المعيارية) على نتائج مقبولة ، حيث تراوحت قيم الالتواء بين — 0.908 و 0.633 ، بينما تراوحت قيم التفرطح بين – 0.830 و 1.597.

جدول 5-14: اختبار التوزيع الطبيعي

العوامل الرئيسة	عدد المشاركين	الالتواء	التفرطح
عناصر قياس موقف نية التعامل مع المؤسسات التمويلية الإسلامية الأصغر	450	-2.148	1.067
بنود قياس المعايير الذاتية نحو التعامل مع خدمات مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر	450	1.765	2.190
عناصر القياس للتحكم السلوكي المتصور نحو التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر	450	2.018	1 .870

عناصر قياس التدين نحو التعامل مع المؤسسات التمويل الإسلامي الاصغر	450	2.650	2.624
عناصر قياس الثقة نحو التعامل مع المؤسسات التمويل الإسلامي الاصغر	450	-1.853	0.125
عناصر قياس الدخل نحو التعامل مع مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر	450	-2.148	1.590
عناصر قياس النية السلوكية نحو التعامل مع خدمات مؤسسات التمويل الإسلامية الأصغر	450	-2.689	2.121
الإجمالي	450		

(الثبات المركب) Multivariate Normality Mardia's Coefficient CR ≤ 2.0

القيم الناتجة هي بالوحدات الأصلية للمتغيرات، وهذا يعني أنها تعبر عن كيفية تغيير المتغير الثابت بالوحدات الفعلية للبيانات. غالبًا ما تُستخدم هذه المعاملات لفهم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التوقعي بشكل عام دون مراعاة وحدات القياس. (Standardized Coefficients) معاملات مقيّسة: تُستخدم هذه المعاملات لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التوقعي بوحدات قياس موحدة (عادة بالانحراف المعياري)، مما يجعلها قابلة للمقارنة بين متغيرات مختلفة. القيم الناتجة هي بالوحدات القياسية (عادة الانحراف المعياري)، وهذا يساعد على تحليل الأثر النسبي لكل متغير مستقل على المتغير التوقعي. تُساعد هذه المعاملات على تقدير مقدار التغيير في المتغير التوقعي بالنسبة المئوية نتيجة تغيير وحدة واحدة في المتغير المستقل. بشكل عام، Unstandardized Coefficientsتقدم معلومات حول التأثير الفعلي للمتغيرات المستقلة على المتغير التوقعي، بينما Standardized Coefficients توفر مقاييس نسبية تمكن من المقارنة بين تأثير مختلف المتغيرات المستقلة بشكل أفضل. الاختيار بين استخدام المعاملات المقيسة أو غير المقيسة يعتمد على السياق والأهداف البحثية للدراسة. هذا الجدول يُستخدم لتحليل نموذج انحدار متعدد حيث يتم استخدام متغيرات متعددة لتوقع المتغير المستقل.

(نموذج): Model يشير إلى رقم النموذج أو الإصدار لتحليل الانحدار.

Dependent Variable(المتغير المستقل): يشير إلى المتغير الذي نحاول توقعه، وفي هذه الحالة يُسمى."Int"

Unstandardized Coefficientsالمعاملات غير المقيّسة:

:هذا هو الثبات المركب (Constant) ويشير إلى التوقعات للقيمة الثابتة (Intercept) في النموذج.

Std. Error(الانحراف المعياري): يشير إلى الانحراف المعياري لكل معامل.

Beta(البيتا المقيسة): هذا هو المعامل المقيس المرتبط بكل متغير مستقل، ويمثل التأثير النسبي لكل متغير على المتغير المعتمد. على سبيل المثال، المعامل Beta للمتغير "subject" هو 0.072، مما يعني أن زيادة وحدة واحدة في "subject" تؤدي إلى زيادة متوقعة بحوالي 0.072 في المتغير المعتمد."Int"

t:هذا هو الاختبار الاحتمالي (t-test) لقيمة المعامل .Beta إذا كانت القيمة معنوية إحصائياً (.Sig) أقل من مستوى الدلالة المحدد(، فهذا يشير إلى وجود تأثير إحصائي مهم.

.Sig(الدلالة الإحصائية): يشير إلى قيمة الدلالة الإحصائية لقيمة المعامل .Beta إذا كانت أقل من مستوى الدلالة المحدد (على سبيل المثال، 0.05)، فإن هذا يعني أن هناك تأثير إحصائي مهم.

Collinearity Statisticsإحصائيات التعدد:

Tolerance:هذا هو مقياس للتعدد بين المتغيرات المستقلة. قيم عالية تشير إلى عدم وجود تعدد كبير بين المتغيرات المستقلة.

VIF (Variance Inflation Factor):هذا هو مقياس آخر للتعدد، وقيم عالية تشير أيضًا إلى وجود تعدد بين المتغيرات المستقلة.

عند تحليل هذا الجدول، يمكنك التركيز على المعاملات المقيسة (Beta) وقيم الدلالة الإحصائية (Sig.) لتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد "Int".

Coefficients a (الثبات المركب)

Model نموذج	Unstandardized المعاملات Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	.826	.185		4.461	.000		
(**Constant**)	.035	.018	.072	1.926	.055	.902	1.109
subject	.031	.016	.071	1.935	.054	.934	1.071
control	.020	.014	.054	1.483	.139	.954	1.049
reign	.286	.046	.292	6.156	.000	.560	1.785
trust	.139	.049	.139	2.810	.005	.516	1.938
income behavioral	.289	.047	.282	6.197	.000	.610	1.638

a. Dependent Variable: Int

هذا الجدول هو جدول الارتباطات (Correlations) ويعرض معاملات الارتباط بين مختلف المتغيرات. الجدول يحتوي على معلومات حول قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات المختلفة. Pearson Correlationارتباط بيرسون :يُظهر هذا المعامل مقدار الارتباط بين كل زوج من المتغيرات .يتم قياس الارتباط بين -1 و+1، حيث +1 يشير إلى ارتباط إيجابي مثلى، -1 يشير إلى ارتباط سالب مثلى، وصفر يشير إلى عدم وجود ارتباط) Sig. (2-tailed) .الدلالة الإحصائية :(يشير إلى مدى دلالة الارتباط. إذا كانت القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد (عادة مستوى الدلالة 0.05)، فإن الارتباط يعتبر معنويًا إحصائياً N .عدد العينات:

يُظهر عدد العينات التي تم استخدامها في حساب الارتباط بين المتغيرين .المعلومات في الجدول تتمثل في الارتباطات بين المتغيرات التالية:

subjectمع :Control الارتباط ضعيف وليس معنويًا إحصائياً.(Sig. = 0.088)

subjectمع :reign الارتباط ضعيف ومعنوي إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05.(Sig. = 0.019)

subjectمع :trust الارتباط معنوي إحصائياً بشكل كبير.(Sig. = 0.000)

subjectمع :income الارتباط معنوي إحصائياً بشكل كبير.(Sig. = 0.000)

subjectمع :behavioral الارتباط معنوي إحصائياً بشكل كبير.(Sig. = 0.000)

بالإشارة إلى ملاحظات المستوى المحددة:

عندما ترى *، فإن الارتباط معنوي على مستوى الدلالة 0.05.

عندما ترى **، فإن الارتباط معنوي على مستوى الدلالة 0.01.

Correlations

		subject	Control	reign	trust	income	Behavioral
subject	Pearson Correlation	1	.081	.111*	.237**	.290**	.244**
	Sig. (2-tailed)		.088	.019	.000	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
control	Pearson Correlation	.081	1	.091	.189**	.208**	.234**
	Sig. (2-tailed)	.088		.053	.000	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
reign	Pearson Correlation	.111*	.091	1	.155**	.177**	.182**

	Sig. (2-tailed)	.019	.053		.001	.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
trust	Pearson Correlation	.237**	.189**	.155**	1	.626**	.530**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001		.000	.000
	N	450	450	450	450	450	450
income	Pearson Correlation	.290**	.208**	.177**	.626**	1	.566**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	450	450	450	450	450	450
behavioral	Pearson Correlation	.244**	.234**	.182**	.530**	.566**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	450	450	450	450	450	450

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

هذه المعلومات تساعد في فهم العلاقات بين المتغيرات وتحديد مدى قوة واتجاه الارتباط بينها، وما إذا كانت هذه الارتباطات معنوية إحصائياً أم لا.

مخطط P-P العادي للانحدار المعياري المتبقي يوضح الشكل 3.1 أن الخط المستقيم لديه ميل بين الاحتمال الملحوظ ثم عبر الاحتمال المتوقع. وبشكل عام، ارتبط الخط المستقيم بالتنبؤ بالمتغير التابع ولم يظهر أي مؤشر على عدم الخطية. ولذلك فقد تحقق افتراض خطية النية نحو التحول في النظام المؤسسات التمويل الاصغر الإسلامي.

يعد تقييم افتراض المثلية خطوة مهمة بسبب هذه الحقيقة، في أي بحث إذا كان المثلية وجودًا يشير إلى جميع المستويات في المتغيرات المستقلة عبر تباين الأخطاء (Hair et al., 2010). وفي نفس السياق أظهر اختبار المثلية باستخدام برنامج (SPSS 23.0) أنه في الدراسة الحالية أظهرت نتائج الارتباط عدم وجود المثلية. علاوة على ذلك، يوضح الشكل أدناه أن جميع المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية) التي لها تقدير منتظم وليس لها تقدير غير منتظم قد تم تسجيلها.

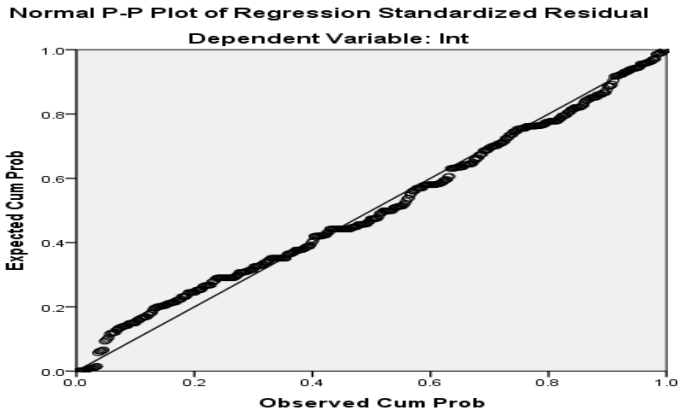

يكشف مخطط التشتت للمخلفات المعيارية أن الفحص البصري لتوزيع المخلفات القياسية أظهر أنه وفقًا للشكل أدناه لم يتم تسجيل أي تجانس في الدراسة الحالية.

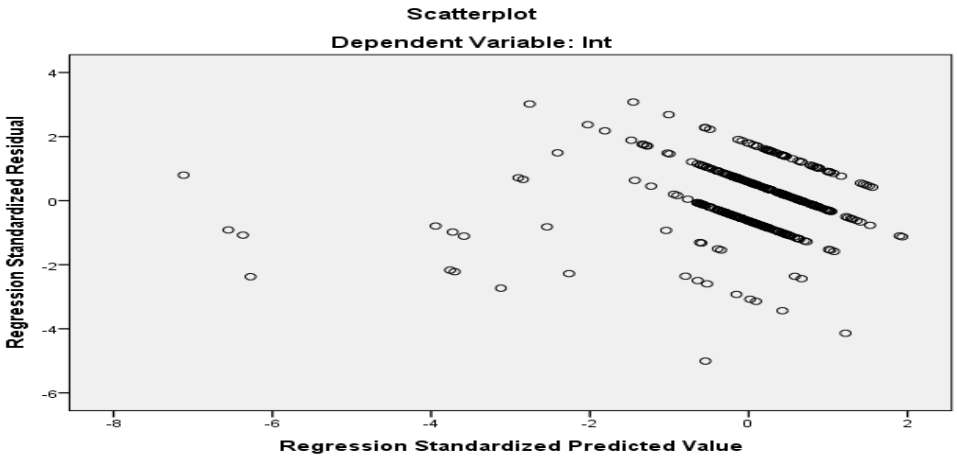

ملخص النموذج النتائج

التي تظهر في الجدول تعبر عن نتائج تحليل الانحدار (Regression Analysis) وتقييم تأثير متغيرات مستقلة على المتغير المعتمد. في هذه الحالة، يتم تقييم تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير معتمد ما. دعونا نشرح هذه النتائج:

1. **R Square Change**: هذه القيمة تمثل تغيير في قيمة معامل الارتباط R Square بين نموذجين مختلفين. في هذه الحالة، القيمة هي 0.442a، وهذا يعني أن تغيير متغيرات المستقلة في النموذج تمكنت من شرح أو تفسير حوالي 44.2٪ من التغير في المتغير المعتمد.
2. **F Change**: هذا هو اختبار الفرق (ANOVA) لتحديد ما إذا كان التغيير في R Square هو إحصائيا معنوي أم لا. في هذه الحالة، قيمة F Change هي 58.394.

3. **df1و** :**df2** هما درجات الحرية للنموذجين المقارنين. في هذه الحالة، df1هو 6 و df2 هو 443.
4. :**Sig. F Change**هذه القيمة تمثل الاحتمالية (P-value) لاختبار الفرق .F Change إذا كانت هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعتاد (مثل 0.05)، فإن هذا يشير إلى وجود تأثير إحصائيا معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن هناك تأثير إحصائيا معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، حيث تم شرح حوالي 44.2٪ من التغير في المتغير المعتمد من خلال هذه المتغيرات المستقلة. هذا يعني أن هناك علاقة إحصائيا معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في النموذج الإحصائي المستخدم.

Model	Change Statistics				
	R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.442[a]	58.394	6	443	.000
a. Predictors: (Constant), behavrl, relgn, contrl, subjct, trust, income					
b. Dependent Variable: Int					

الخاتمة

بناءً على النتائج التي تظهر في الجدول وتحليل الانحدار (Regression Analysis)، يمكن أن نستنتج أن هناك تأثير إحصائياً معنوياً للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد في النموذج الإحصائي المستخدم. تم تفسير حوالي 44.2٪ من التغير في المتغير المعتمد من خلال هذه المتغيرات المستقلة. بمعنى آخر، العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد تكون إحصائياً معنوية. قيمة F Change هي 58.394، وهذا يشير إلى أن التغيير في R Square هو إحصائياً معنوي. قيمة Sig. F Change تشير إلى احتمالية الفرق، وإذا كانت هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المعتاد (مثل 0.05) ، فإن هذا يعزز التأكيد على وجود تأثير إحصائي معنوي. بناءً على هذه النتائج، يمكن أن نستنتج أن المتغيرات المستقلة تلعب دورًا مهمًا في شرح التغير في المتغير المعتمد، وهذا يعزز فهمنا للعلاقة بين هذه المتغيرات ويدعم الفرضيات أو النظريات التي قد تكون وراء هذه العلاقة. هذه النتائج يمكن أن تكون قيمة في سياقات البحث واتخاذ القرارات التي تعتمد على هذه العلاقات في المجال الذي تدرسه. هي بعض التوصيات العامة التي يمكن مراعاتها في الدراسات المستقبلية والعمليات القائمة على تحليل الانحدار باستخدام هذه البيانات. تتوقف التوصيات الدقيقة على سياق البحث وأهدافه والمتغيرات المعنية.

- استخدام طرق إحصائية إضافية: يُنصح باستخدام تقنيات إحصائية أخرى مثل تحليل المسار (Path Analysis) أو تحليل التباين (Variance Analysis) لفهم التفاعلات والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرات.
- تضمين متغيرات إضافية: يمكن إضافة متغيرات إضافية إلى النموذج الإحصائي لاختبار تأثيرها على المتغير المعتمد. هذا يمكن أن يساعد في تحسين القوة التنبؤية للنموذج.
- دراسة السياق: قد تحتاج الدراسات المستقبلية إلى دراسة السياقات الخاصة التي تؤثر على العلاقة بين المتغيرات، مثل العوامل الثقافية أو الاقتصادية. يمكن أن يساعد ذلك في توجيه التوصيات بشكل أفضل. تلك
- توجيهات عملية: استنادًا إلى النتائج، يمكن توجيه توصيات عملية إلى الجهات المعنية. على سبيل المثال، إذا كانت الدراسة تعنى بعلاقة بين عوامل معينة وأداء منتج أو خدمة، يمكن استخدام هذه المعرفة لتحسين تلك الخدمة أو المنتج.
- مراعاة الزمن: يمكن أن تتغير العلاقات مع مرور الوقت، لذا يُفضل إجراء دراسات طويلة المدى لفهم كيفية تطور هذه العلاقات مع مرور الزمن وتغير الظروف.

مشاركة النتائج: يجب مشاركة نتائج الدراسة مع الجمهور المهتم والمختصين في المجال لزيادة التفهم والفائدة من البحث والاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات

References

Adeyemi, A. A., Pramanik, A. H., & Meera, A. K. M. (2012). A Measurement Model of The Determinants Of Financial Exclusion Among Muslim Micro-Entrepreneurs in Ilorin, Nigeria. *Journal of Islamic Finance, 176*(813), 1-14.

Asian Development Bank (ADB). (2013). *Access to Green Finance (Grant 0346) and Building Climate Resilience in the Pyanj River Basin (Grant 0352).* Manila.

Asian Development Bank Institute. (n.d.). *Financial Inclusion, Regulation, Financial Literacy, and Financial Education in Tajikistan.* Retrieved from https://www.adb.org/sites/default/files/publication/425991/adbi-wp847.pdf

Association of Microfinance Organizations of Tajikistan. (2006). *EBRD Tajikistan Micro and Small Enterprise Facility.*

Bello, A., & Abubakar, M. I. (2014). Challenges and Solutions to Islamic Banking System in A Pluralistic-Secular Country Like Nigeria. *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 113*(3580), 1-19.

Evandrou, M., & Falkingham, J. (2009). Pensions and Income Security in Later Life. *Towards A More Equal Society*, 157-177.

Falkingham, P. L., Margetts, L., Smith, I. M., & Manning, P. L. (2009). Reinterpretation of Palmate and Semi-Palmate (webbed) Fossil Tracks: Insights from Finite Element Modelling. *Palaeogeography, Palaeoclimatology, Palaeoecology, 271*(1-2), 69-76.

Heritage Foundation. (2020). *Tajikistan 2020 Index of Economic Freedom.* Retrieved from https://www.heritage.org/index/pdf/2020/countries/tajikistan.pdf

International Monetary Fund (IMF) & World Bank. (2015). *Financial Sector Assessment: Republic of Tajikistan.* Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/23661

Ledgerwood, J. (1999). *Microfinance Handbook: An Institutional and Financial Perspective* (3rd ed.). Washington, DC: The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

Liu, Y. (2004). Development of the Rural Health Insurance System in China. *Health Policy and Planning, 19*(3), 159-165.

Misbach, I., & Surachman, H. Armanu. (2013). Islamic Bank Service Quality and Trust: Study On Islamic Bank in Makassar, Indonesia. *International Journal of Business and Management, 8*(5).

Mirzoev, S., & Sobirzoda, R. (2019). Leveraging SME Finance through Value Chains in Tajikistan.

Mubeen, S. A., Kulkarni, N. A., & Al Hussaini, Y. K. (2014). The Future of Islamic Banking in Sultanate of Oman. *International Journal of Economics and Finance, 6*(5), 203-209.

Nasir, S. (2013). Microfinance in India: Contemporary Issues and Challenges. *Middle-East Journal of Scientific Research, 15*(2), 191-199.

Pedersen, P. E., & Ling, R. (2003, January). Modifying Adoption Research for Mobile Internet Service Adoption: Cross-Disciplinary Interactions. In *36th Annual Hawaii International Conference on System Sciences* (pp. 10-pp). IEEE.

Robinson, M. S. (2001). *The Microfinance Revolution: Sustainable Finance for the Poor* (Vol. I). Washington, DC: International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank.

Sanusi, S. L. (2011). Banking Reform and its Impact on the Nigerian Economy. *CBN Journal of Applied Statistics, 2*(2), 115-122.

Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2011). *Economic Development* (11th ed.). Harlow, England: Pearson.

World Bank. (2015). *World Bank in Central Asia.* Washington, DC. Retrieved from http://www.worldbank.org/en/region/eca/brief/central-asia

Zak, P. J., & Knack, S. (2001). Trust and Growth. *The Economic Journal, 111*(470), 295-321.